

تقرير المراجعين

Deloitte.

ديلويت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

KPMG

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي للاستثمار ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم مجتمعين "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، والمتضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من رقم (١) إلى (٤٤).

في رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (المشار إليهم مجتمعين "بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

اساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. نورد أدناه وصف لكل أمر وكيفية معالجته أثناء المراجعة:

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمر الرئيسية للمراجعة
<p>قمنا بالحصول على فهم لإجراء الإدارة لتقييم الانخفاض في قيمة القروض والسلف كما هو متطلب من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ "الأدوات المالية" وسياسة المجموعة لمخصص الانخفاض في القيمة ومنهجية عمل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p>قمنا بمقارنة السياسة التي تتبعها المجموعة في تحديد مخصص الانخفاض في القيمة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩.</p> <p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفاعلية التشغيلية لإجراءات الرقابة على:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراءات عمل النموذج والمتضمنة الحوكمة حول الرقابة على النموذج والموافقة على الاقتراضات الرئيسية. • تصنيف المقترضين إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في خطر الائتمان وتحديد التعرضات المتعثرة أو المنخفضة القيمة بشكل فردي. 	<p>الانخفاض في قيمة القروض والسلف</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي القروض والسلف ٥٩,٥١٨ مليون ريال سعودي، مقابلها مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ ٢,٤٠٦ مليون ريال سعودي.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة حيث أن تحديد خسارة الائتمان المتوقعة تتضمن حكم جوهري من قبل الإدارة ولهذا الأمر أثر جوهري على القوائم المالية للمجموعة. تتضمن المناطق الرئيسية للحكم ما يلي:</p> <p>١- تصنيف القروض والسلف في المراحل ١ و ٢ و ٣ بناءً على تحديد:</p> <p>أ- التعرضات مع زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ نشأتها.</p> <p>ب- والتعرضات منخفضة القيمة بشكل فردي / المتعثرة.</p> <p>٢- الافتراضات المستخدمة في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر والخسارة في حالة التعثر والتعرض عند التعثر بما في ذلك دون الحصر تقييم الحالة المالية للطرف الآخر والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المتوقعة للأمام والخ.</p>

Deloitte.ديلويت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون**KPMG**كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيونتقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
المؤقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة
<p>٣- تطبيق غطاءات إضافية، حسبما ينطبق، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية والتي قد لا تكون مأخوذة في الاعتبار من قبل نموذج خسارة الائتمان المتوقعة.</p> <p>راجع ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(ج)(٦) المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية في الايضاح رقم ٢(د)(١) والذي يتضمن الايضاح عن الأحكام والافتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقييم الانخفاض في القيمة المستخدمة من قبل المجموعة والايضاح رقم ٧ والايضاح رقم ٣٢ والذين يتضمنان الايضاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف والتفاصيل عن تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل المعتمدة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.</p>	<p>تكمال ادخال البيانات المدخلة في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة.</p> <p>لقد قمنا بتقييم معايير المجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان وتحديد التعرضات "المتعثرة" أو "المنخفضة القيمة بشكل فردي" وتصنيفها إلى المراحل.</p> <p>لعينة من العملاء، قمنا بتقييم ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> التصنيف الداخلي المحدد من قبل الإدارة وفقاً لنموذج التصنيف الداخلي للمجموعة والتحقق من أن هذه التصنيفات هي وفق التصنيفات المتضمنة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. المراحل كما تم تحديدها من قبل الإدارة. احتساب الإدارة لخسارة الائتمان المتوقعة. <p>لقد قمنا بتقييم الافتراضات المتعلقة والمتضمنة الافتراضات ذات نظرة متطلعة للأمام المستخدمة من قبل المجموعة في حساباتها لخسائر الائتمان المتوقعة. وعند استخدام غطاءات من قبل الإدارة، قمنا بتقييم ملائمة هذه الغطاءات وأجراء الحوكمة حول هذه الغطاءات.</p> <p>لقد قمنا باختبار اكتمال البيانات المتعلقة بإحتساب خسارة الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.</p> <p>عند الحاجة، قمنا باستخدام متخصصين لمساعدتنا في مراجعة نموذج خسارة الائتمان المتوقعة والمتضمنة احتسابات خسارة الائتمان المتوقعة وسلامة البيانات.</p>
<p>الأتعاب من الخدمات البنكية</p> <p>تقوم المجموعة بتحميل العملاء أتعاب عمليات الاقتراض مقدماً وتعد هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من العملية الناتجة عن الأدوات المالية، ولذلك يتم إعتبار هذه الأتعاب كجزء من العائد الفعلي والدخل المحقق بإستخدام معدل العائد الفعلي ويتم تصنيفها كـ "دخل العمولات الخاصة".</p> <p>ونظراً لضخامة حجم المعاملات والتي هي في معظمها مبالغ أتعاب غير جوهرية، استخدمت الإدارة بعض الافتراضات والأحكام لإثبات هذه الأتعاب.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة حيث أن استخدام الأحكام والافتراضات قد ينتج عنه زيادة جوهرية / نقص جوهرية في ربحية المجموعة للسنة.</p> <p>راجع ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح رقم ٣(ج)(٣) من الايضاحات حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على التناسق في تطبيق افتراضات وأحكام الإدارة لإثبات هذه الأتعاب.</p> <p>قمنا بتقييم الافتراضات المستخدمة والنسب المستخدمة من قبل المجموعة لتسوية المعدل العائد الفعلي للقروض والسلف وإثبات هذه التسويات.</p> <p>لقد قمنا بالحصول على تقييم الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والأحكام، وقمنا بعمل ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تتبع البيانات التاريخية وبيانات السنة الحالية المستخدمة من قبل الإدارة مع المستندات المؤيدة على أساس العينة، و قمنا بتقييم تقديرات الإدارة للأثر على إثبات دخل العمولات الخاصة.

Deloitte.ديلويت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون**KPMG**كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيونتقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)
الموقرين

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
<p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على إجراءات الإدارة لتنفيذ تقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي لا يتم تداولها في سوق نشط.</p> <p>قمنا بمراجعة المنهجية وتقييم ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة من قبل الإدارة لتقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من خلال مشاركة خبرتنا في التقييم.</p> <p>كما قمنا باختبار تقييم عينة من الاستثمارات غير المتداولة في سوق نشط والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وكجزء من إجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقييم المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل بيانات المنشأة المقارنة وخصومات السيولة بمقارنتها مع بيانات خارجية.</p>	<p>تقييم الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المتداولة في سوق نشط</p> <p>تشمل الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتشمل محفظة سندات شركات وصكوك وأدوات حقوق ملكية. تقاس هذه الأدوات بالقيمة العادلة وتدرج التغيرات في القيمة العادلة غير المحققة ضمن الدخل الشامل الآخر.</p> <p>في حين أنه يتم الحصول على القيم العادلة لمعظم الاستثمارات المجموعة من أسواق نشطة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يوجد لدى المجموعة استثمارات غير متداولة بمبلغ ٧,٧٦٤ مليون ريال سعودي. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات من خلال تطبيق أساليب تقييم والتي غالباً ما تشمل ممارسة الحكم من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقديرات.</p> <p>يوجد حالات عدم تأكد من التقديرات لهذه الاستثمارات غير المتداولة في سوق نشط، ويتم تقويمها باستخدام طرق تقويم داخلية باستخدام:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مدخلات تقييم هامة قابلة للرصد (أي استثمارات المستوى ٢) و • مدخلات تقييم هامة غير قابلة للرصد (أي استثمارات المستوى ٣). <p>يعتبر عدم التأكد من التقديرات، على وجه الخصوص، مرتفع لدى استثمارات المستوى ٣.</p> <p>قامت الإدارة بوصف المصادر الرئيسية للتقدير المستخدم في تحديد تقييم استثمارات المستوى ٢ والمستوى ٣ ضمن السياسات المحاسبية للمجموعة وخصوصاً عندما يتم إنشاء القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم نظراً لتعقيد الاستثمارات أو نظراً لعدم توفر بيانات تستند إلى السوق.</p> <p>لقد اعتبرنا تقييم استثمارات المجموعة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تصنيف المستويين ٢ و ٣ من الأمور الرئيسية للمراجعة لوجود درجة من التعقيد في تقييم هذه الاستثمارات أو جوهرية الأحكام والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>راجع الايضاحات التالية حول القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(ج)(٢) وايضاح ٣٣ والذين يوضحان منهجية تقييم الاستثمارات المستخدمة من قبل المجموعة والايضاح ٢(د)(٢) الذي يوضح الأحكام والتقديرات الهامة لقياس القيمة العادلة.</p>

Deloitte.ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون**KPMG**كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيونتقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)
المؤقرين

كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة	الأمر الرئيسية للمراجعة
<p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على إجراءات الإدارة لتقييم المشتقات وأيضاً اختبار الضوابط ذات الصلة مع تغطية إجراءات القيمة العادلة للمشتقات.</p> <p>لقد قمنا باختيار عينة من المشتقات وقمنا بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار صحة تفاصيل المشتقات وذلك بمقارنة الشروط والأحكام مع الاتفاقيات المتعلقة وتأييدات الصفقات. • التحقق من صحة وملاءمة المدخلات الرئيسية لنماذج التقييم. • استخدام خبراء التقييم لدينا لتنفيذ تقييم مستقل للمشتقات ومقارنة النتيجة مع تقييم الإدارة. • التحقق من فعالية التحوط المنفذ من قبل المجموعة ومحاسبة التحوط المتعلقة. 	<p>تقييم الأدوات المالية المشتقة</p> <p>أبرمت المجموعة مقايضات متنوعة في أسعار العملات وخيارية عمولات و عقود الصرف الأجنبي الأجلة وخيارات تحويل العملات الأجنبية والتي تعتبر مشتقات خارج الأسواق النظامية. إن تقييم هذه العقود هو موضوعي ويتم تحديده من خلال تطبيق أساليب تقييم والتي غالباً تتضمن ممارسة الحكم واستخدام الافتراضات والتقدير.</p> <p>إن معظم هذه المشتقات مقننة لأغراض المتاجرة، ولكن، بعض مقايضات أسعار العملات يتم تصنيفها كتحوط للقيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة. إن عدم التقييم المناسب للمشتقات قد ينتج عنه أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة وفي حالة عدم فعالية التحوط يؤثر أيضاً على محاسبة التحوط.</p> <p>ونظراً لجوهريّة الأدوات المالية المشتقة وعدم التأكد من التقديرات المتعلقة، قمنا بتقويم تقييم الأدوات المالية المشتقة كأمر رئيسي للمراجعة.</p> <p>راجع الايضاحات التالية حول القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(و) والذي يوضح السياسات المحاسبية عن الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط من المخاطر والايضاح رقم ١١ والذي يفصح عن مراكز المشتقات والايضاح رقم ٣٣ والذي يوضح القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.</p>
<p>قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية حول تقييم خيار البيع لشركة زميلة قمنا بفحص الاتفاقية للحصول على فهم للشروط الرئيسية لخيار البيع.</p> <p>أخذنا في الاعتبار تقييم خيار البيع الذي نفذته الإدارة وقمنا بتقييم المنهجية والافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>كما قمنا بمشاركة خبرائنا في التقييم لمراجعة معقولة تقييم خيار البيع للشركة الزميلة المقدم من قبل الإدارة.</p>	<p>تقييم خيار البيع لشركة زميلة</p> <p>تتضمن مشتقات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ خيار للبيع بقيمة عادلة موجبة بمبلغ ٤٢١ مليون ريال سعودي (ايضاح ١١).</p> <p>إن خيار البيع هذا مدرج ضمن الاتفاقية ("الاتفاقية") مع المساهم الآخر في شركة زميلة ويمنح المجموعة الخيار لبيع حصتها في الشركة الزميلة إلى المساهم الآخر استناداً إلى سعر بيع محدد وفقاً للاتفاقية.</p> <p>ووفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم فصل خيار البيع هذا عن الاتفاقية ويقاس بقيمته العادلة.</p> <p>تستخدم المجموعة نموذج قياس خيار لقياس القيمة العادلة لخيار البيع الذي يتطلب مدخلات معينة لا يمكن ملاحظتها في الأسواق الحالية. وتشتمل هذه المدخلات على النتائج التاريخية للشركة الزميلة ومدخلات أخرى تتطلب أحكام</p>

Deloitte.ديلويت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون**KPMG**كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيونتقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة الأمور الرئيسية أثناء المراجعة
الإدارة بما في ذلك التقديرات حول النتائج المستقبلية للشركة الزميلة والآثار السلبية على النتائج المستقبلية للشركة الزميلة التي قد تنتج من ممارسة الخيار وتقدير القيمة العادلة للاستثمار ذات الصلة. لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة حيث أن تقييم خيار البيع هذا، كما هو مذكور أعلاه، يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم في تحديد القيمة العادلة لخيار البيع. راجع الايضاحات التالية حوال القوائم المالية الموحدة: ملخص السياسات المحاسبية الهامة الايضاح ٣(و) والذي يوضح السياسات المحاسبية عن الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط من المخاطر والايضاح رقم ١١ والذي يفصح عن مراكز خيار البيع والايضاح رقم ٣٣ والذي يوضح القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.	

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي للمجموعة. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩، غير القوائم المالية الموحدة وتقريرنا لمراجعي الحسابات عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال نتيجة تأكيد حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها منحرفة بشكل جوهري.

عند قيامنا بقراءة المعلومات الأخرى وفي حال استنتاجنا أنها تتضمن تحريفات جوهرياً، فيطلب منا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك (أي مجلس إدارة البنك).

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لتمكينهم من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية من الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

Deloitte.ديلويت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون**KPMG**كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيونتقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لإدارة أساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعي الحسابات. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونبقى مشتركين بالمسؤولية عن رأينا في المراجعة.

Deloitte.

دبليوت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

KPMG

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي للاستثمار
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة من بين أمور أخرى بشأن نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهم والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. نوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العنفي عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن النبذات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد أن البنك غير ملتزم، من كافة النواحي الجوهرية، مع الأحكام المنطبقة من متطلبات نظام الشركات، ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

دبليوت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٢١٣
الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية

وليد بن محمد سبهي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٧٨

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

هاني بن حمزة بن أحمد بديري
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٦٠

٦ رجب ١٤٤١ هـ
(الموافق ١ مارس ٢٠٢٠)

